السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١

.Chinese foreign policy towards Egypt after 2011

م.م. علي هادي عبدالله القره غولي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

Assistant teacher:Ali Hadi Abdullah Al-Qaraghuli

Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

تاريخ الاستلام ٣/ ٢/ ٢٠٢٥ تاريخ القبول ١٠/ ٣/ ٢٠٢٥ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص

شهدت مصر بعد العام ٢٠١١، تحولات سياسية واجتماعية عميقة أثرت على ملامحها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، دخلت البلاد مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من تغييرات سياسية متلاحقة، في مرحلة انتقالية اتسمت بالتحديات المتعددة، مما جعلها محط اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية، في هذا السياق، برزت الصين كواحدة من القوى الدولية التي أعادت صياغة سياستها الخارجية تجاه مصر بما يتماشى مع رؤية استراتيجية تستهدف تعزيز نفوذها العالمي وتوسيع حضورها في منطقة الشرق الأوسط، اهتمت الصين بتطوير علاقاتها مع مصر لأسباب متعددة تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لمصر كجسر يربط آسيا بأفريقيا وأوروبا، فضلاً عن دورها المحوري في القضايا الإقليمية والدولية، كما أدركت الصين أن مصر، باعتبارها دولة ذات تأثير تاريخي

وسياسي كبير، يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تعزيز مبادراتها الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق من هنا جاء التوجه الصيني نحو إقامة شراكات استراتيجية مع مصر تستند إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، والدبلوماسي، والثقافي، مع مراعاة طبيعة المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد، لقد تميزت السياسة الصينية تجاه مصر بالمرونة والبراغماتية، ما جعلها إنموذجاً للعلاقات الثنائية التي تسعى لتحقيق المصالح المشتركة بعيداً عن التدخلات السياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية، العلاقات الصينية– المصرية، مبادرة الحزام والطريق، التغييرات السياسية في مصر بعد عام ٢٠١١.

Abstract: After 2011, Egypt witnessed profound political and social transformations that affected its internal features and foreign relations. With the outbreak of the January 25 Revolution and the subsequent successive political changes, the country entered a transitional phase characterized by multiple challenges, which made it the focus of attention of many international and regional powers. In this context, China emerged as one of the international powers that reformulated its foreign policy towards Egypt in line with a strategic vision aimed at enhancing its global influence and expanding its presence in the Middle East region. China was interested in developing its relations with Egypt for several reasons related to the importance of Egypt's geographical location as a bridge linking Asia with Africa and Europe, in addition to its pivotal

role in regional and international issues. China also realized that Egypt, as a country with great historical and political influence, can play a vital role in promoting its major initiatives such as the "Belt and Road Initiative." Hence, the Chinese trend towards establishing strategic partnerships with Egypt based on enhancing economic, diplomatic and cultural cooperation, taking into account the nature of the sensitive stage the country is going through. China's policy towards Egypt has been characterised by flexibility and pragmatism, making it a model for bilateral relations that seek to achieve common interests away from political interference.

Keywords: Chinese foreign policy, China–Egypt relations, Belt and Road Initiative, political changes in Egypt after 2011.

المقدمة

شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولات استراتيجية ملحوظة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ عززت الصين دورها كلاعب رئيس على الساحة الدولية، ووسعت نطاق تأثيرها في الشرق الأوسط، إذ تعد مصر من الدول ذات الأهمية المحورية في هذه الاستراتيجية، نظراً لموقعها الجغرافي الرابط بين آسيا وإفريقيا، ودورها المحوري في الشؤون الإقليمية والدولية بعد العام ٢٠١١، ومع التغييرات السياسية العميقة التي شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير، أصبحت العلاقات بين القاهرة وبكين أكثر ديناميكية، متأثرة بمجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، الإقليمية، والدولية.

يركز هذا البحث على دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١، وهي مدة شهدت اضطرابات سياسية داخلية في مصر، مما أثر على استقرار النظام السياسي، وأدى إلى تغييرات متتالية في القيادة. وعلى الرغم من هذه التحديات حافظت الصين على استراتيجية ثابتة لتعزيز علاقاتها مع مصر، مستخدمة نهجاً متعدد الأبعاد ليشمل التعاون الاقتصادي والاستثماري، والدبلوماسية الثقافية، والتنسيق السياسي على المستوى الدولي، إذ تبرز هذه السياسة بوضوح في إطار مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣، والتي جعلت من مصر محوراً رئيساً للتجارة واللوجستيات في إطار رؤيتها لإحياء طرق التجارة القديمة بين الشرق والغرب.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر من خلال ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين منذ العام ٢٠١١، مع التركيز على مجالات الاستثمار والتعاون التجاري، ثانياً: دور مصر الاستراتيجي في مبادرة الحزام والطريق وكيف استثمرت الصين في مشروعات البنية التحتية المصرية لتأمين مصالحها الاقتصادية والتجارية، ثالثاً: تأثير التحولات السياسية الداخلية في مصر على العلاقات الصينية– المصرية، وكيفية تكيف الصين مع هذه التغييرات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

اعتمد البحث على تحليل البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية والمصرية، إلى جانب دراسة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، وتحليل الخطابات الدبلوماسية التي صدرت خلال هذه المدة، وفر البحث فهماً معمقاً للتوجهات الصينية

في مصر وما يعكسه من تطلعات بكين لدور إقليمي ودولي أكثر نفوذاً، لا سيّما في ظل التغييرات المستمرة في المشهد السياسي العالمي والإقليمي.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر بعد عام ٢٠١١، وهي مدة شهدت تغييرات جذرية في النظام السياسي المصري عقب ثورة ٢٥ يناير، التغييرات التي لحقت بالبيئة السياسية الداخلية في مصر أثرت بشكل كبير على العلاقات الثنائية، وأوجدت تساؤلات حول كيفية تعامل الصين مع هذه التحولات، لا سيّما في ظل سعيها لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي ضمن مبادرة الحزام والطريق، لذلك تتمثل مشكلة البحث في فهم وتقييم الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الصينية تجاه مصر في هذه المدة وكيفية تأقلم بكين مع الأوضاع السياسية المتغيرة في مصر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. التحولات السياسية في مصر ولا سيّما بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، على العلاقات الثنائية مع الصين

٢. الصين لها دور رئيس في منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبحت مصر جزءاً من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها السياسي، والاقتصادي.

٣. التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى إحياء طرق التجارة العالمية القديمة، مع التركيز على الاستثمارات الصينية في مصر والبنية التحتية الاستراتيجية.

٤. العلاقات الثنائية التي جعلت العلاقات الصينية–المصرية تنمو بشكل مستقر ومتصاعد رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر.

أهداف البحث:

١. تحليل تطور العلاقة بين البلدين منذ عام ٢٠١١، مع التركيز على الاستثمارات والتعاون التجاري.

٢. تقييم دور مصر في مبادرة الحزام والطريق، وكيف استثمرت الصين في مشروعات البنية التحتية المصرية، وفهم الابعاد الاقتصادية والاستراتيجية للسياسة الصينيةتجاه مصر.

٣. دراسة تأثير التغييرات السياسية داخل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وتأثير هذه التغييرات على استراتيجية الصين في المنطقة.

٤. تقديم توصيات لتطوير العلاقات الدولية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية لكلتا الدولتين في المستقبل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، إذ تم تحليل جذور وتوجه السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر قبل وبعد عام ٢٠١١، من خلال التقارير الدبلوماسية، والمقالات الأكاديمية التي تناولت العلاقات بين الجانبين، وتم التركيز على

دراسة المواقف الصينية في مدة ثورتي مصر عام (٢٠١١-٢٠١٣)، فضلاً عن ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لدراسة تطور السياسة الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١، والتعاون في مجالات الاستثمار، والتجارة، من خلال بيانات اقتصادية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، تناول المحور الاول: العلاقات الصينية المصرية قبل العام ٢٠١١، اما المحور الثاني فقد تناول: تطور السياسة الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١، وتناول المحور الثالث: الابعاد الاستراتيجية الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١.

المحور الأول

العلاقات الصينية- المصرية قبل العام ٢٠١١

شهدت العلاقات بين مصر والصين في بداية القرن الحادي والعشرين تطوراًملحوظاً في إطار التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الجانبين[١]، إذ بدأت هذه العلاقة بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي ما بين البلدين عام ١٩٩٩، وقد مثلت تلك الاتفاقية علامة فارقة أدت إلى توسيع العلاقات بين الصين ومصر في مجالات عدة، منها: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والسياحية، والتعاون البرلماني والحزبي ما بين الجانبين[٢]، وقد ادت هذه التطورات الى لقاءات وزيارات متبادلة على مستوى كبار السياسيين المسؤولين بين البلدين، لا سيّما اللقاءات السنوية بين وزيري الخارجية اثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي شهر نيسان عام ٢٠٠٠ شهد اول لقاء على مستوى دولي بين الرئيسين المصري والصيني في الإسكندرية [٣].

كما شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطوراً ملحوظاً مع تأسيس منتدى التعاون الصيني– الافريقي في تشرين الاول عام ٢٠٠٠، واصبحت مصر في ذلك العام ضمن الدول التي تقصد من السياح الصينين، وتوج ذلك بتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين لتنظيم رحلات طيران مباشرة بينهما في العام ٢٠٠١ [٤]، ثم تبعته زيارات متبادلة بين الطرفين، مثل زيارة رئيس مصر حسني مبارك للصين في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٢، والتي تم الاعلان من خلالها على تأسيس مجلس الأعمال المصري–الصيني المشترك، وفي العام ٢٠٠٢ زار رئيس مجلس الدولة الصيني تشو رونغ جي مصر، وفي شهر ايلول من عام ٢٠٠٤، زار وزير الدفاع المصري المشير حسين طنطاوي الصين، ثم شهدت بعدها زيارة خاصة في شهر نيسان عام ٢٠٠٥ لوفد من جمعية رجال الأعمال المصريين، إذ وُقعت وثيقتا تفاهم لتقوية التعاون التجاري بين الجانبين، وفي شهر تموز عام٢٠٠٥، قام وزير السياحة المصري بجولة في الصين، التي شهدت خلالها توقيع وثيقة تفاهم خاصة بالتعاون السياحي بين الصين ومصر، وفي العام نفسه، كانت الصين ضيف شرف مهرجان القاهرة السينمائي الدولي[٥].

وفي عام ٢٠٠٦، شهدت العلاقات السياسية بين مصر والصين حراك مكثف، ذلك بمناسبة مرور (٥٠) عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، زار رئيس وزراء الصين دولة مصر في شهر حزيران من العام ٢٠٠٦، ثم تلتها زيارة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك الى الصين في شهر تشرين الثاني من العام نفسه، شهدت تلك الزيارات توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم عدة، واستمر تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين في الأعوام اللاحقة، بما فيها زيارات وزراء مصريين في مجالات عدة كوزارة الدفاع، والنقل، والتربية والتعليم، إلى جانب زيارات المسؤولين الصينيين إلى مصر، وفي شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩، و زار ون جياباو (٢٠٠٣–٢٠١٣) رئيس الوزراء الصيني

شرم الشيخ لحضور منتدى التعاون الصيني– الأفريقي، إذ أجرى مباحثات عدة مع الحكومة المصرية، وفي العام٢٠١٠ شهدت زيارات عدة متبادلة بين البلدين، إذ ركزت على التعاون في مجالات الطاقة، والبيئة[٦].

تشير هذه التطورات إلى عمق العلاقات الثنائية واتساع نطاق التعاون بين مصر والصين في مختلف المجالات،إذ بدأت تأخذ أبعاداً جديدة مع تعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، و ركزت هذه العلاقة على ثلاثة جوانب رئيسة اولاً: التعاون التجاري والاستثماري الذي شهد ازدهاراً بفضل الاستثمارات الصينية المتزايدة في مختلف القطاعات الاقتصادية المصرية؛ ثانياً، الشراكات الاستراتيجية في قطاع البنية التحتية، ثالثاً التبادل الثقافي والدبلوماسي الذي عزز من الروابط الشعبية والدبلوماسية بين البلدين، مما أسهم في ترسيخ التعاون المشترك على الصعيد الدولي[٧].

المحور الثاني

سياسة الصين تجاه مصر بعد العام ٢٠١١

اولاً: موقف الصين من التحولات السياسية المصرية للاعوام(٢٠١١-٢٠١٣).

خلال مرحلة التحول السياسي التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠١١، والتي شهدت قيام ثورتين في ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١ و ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣، وكانت من نتائجها هي الإطاحة بالنظام المصري القائم بقيادة حسني مبارك عام ٢٠١١ والاطاحة بنظام الاخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي عام ٢٠١٣[٨]، فقد أوضحت الصين حرصها الكبير على ضبط خطابها السياسي الرسمي تجاه ما يحدث في دولة مصر، و قد اتسم موقف الصين من الثورة آنذاك بالحياد، مع التأكيد على احترام ارادة الشعب والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون المصرية، وجاءت البيانات الرسمية التي

أكدت فيها الصين عبر تصريحاتها أهمية احترام إرادة الشعب المصري، واكدت على أن الحلول يجب أن تكون من الداخل المصري بعيداً عن أي تدخلات خارجية، ثم اعبرت الصين عن قلقها اتجاه تدهور الوضع الامني وتداعياتها على المنطقة، لا سيّما أن مصر لها دوراً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط، كما تعد شريكاً ستراتيجياً للصين في مجالات الطاقة، والمجالات الاقتصادية الاخرى[٩].

تبنت الصين في سياساتها تجاه التحولات السياسية في مصر مبدأ (عدم التدخل) في الشؤون الداخلية، والذي يعد أحدى مبادئ السياسة الصينية الخارجية، وينبع هذا المبدأ من تجارب السياسة الصينية التاريخية مع التدخلات الأجنبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مما جعلها تأكد على رفضها لأي دور خارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن هذا المنطلق جاء رفض الصين لأي شكل من اشكال الدعم، او المعارضة، لأي طرف في احداث مصر السياسية عام٢٠١١، بل اكدت على أهمية الاستقرار السياسي والامني في مصر بوصفها عاملاً حاسماً لإدامة العلاقات بين الجانبين، وعليه الحفاظ على المكاسب الاقتصادية لها [١٠].

ثانياً: العلاقات المصرية الصينية بعد ثورتي مصر عامي (٢٠١١-٢٠١٣)

بالرغم من التحولات السياسية التي شهدتها مصر بين عامي (٢٠١١-٢٠١٣)، استمرت الاستثمارات الصينية في مصر ولم تتراجع، إذ افتتحت العديد من المشاريع الصينية وفق التسلسل التاريخي خلال السنوات السابقة، و في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١١، تم فتح المكتب الثقافي المصري في الصين، في خطوة هدفت إلى تقوية التعاون الثقافي الذي يعد جسر التواصل بين الجانبين، وكذلك التبادل في الخبرات، وإيجاد فرص جديدة للتعاون المشترك بما يعود بالنفع على كلا البلدين[١١].

كما أظهرت الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى مدى عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر والصين، ففي المدة من ٢٨ إلى ٣٠ آب عام ٢٠١٢، قام رئيس جمهورية مصر العربية محمد مرسي بزيارة إلى بكين، وهي أول زيارة لرئيس مصري عقب ثورة يناير، تضمنت الزيارة توقيع سبع اتفاقيات ثنائية في مجالات التعاون الاقتصادي، والفني، ورافق الرئيس وفد من ثمانين رجل أعمال مصري بهدف تعزيز التعاون، وجذب الاستثمارات الصينية[١٢]، كما شهدت المدة ذاتها تبادل الزيارات الدبلوماسية بين البلدين، وكانت من أبرز تلك الزيارات، زيارة نائب وزير الخارجية الصيني زهاي جون في شهر أذار عام ٢٠١١، كذلك زيارة وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي في شهر أيار عام ٢٠١١، كما زار وزير التجارة الصيني فو زي بينغ في شهر آيار عام ٢٠١٢، التي وقعت خلالها اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين، شملت منحة صينية تقدر بـ(٩٠) مليون دولار، فضلاً عن تقديم ٧٠٠ سيارة شرطة، وجهازين لتفتيش الحاويات[١٣].

وبعد احداث ثورة ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣، تطورت العلاقات بين مصر والصين تطوراً طفيفاً، ففي٢٢/ شباط/عام ٢٠١٤، زار وفد من رجال الأعمال الصينيين مصر، التي تعد أول زيارة رسمية لمستثمرين صينيين بعد الثورة المصرية، إذ أعربوا عن رغبتهم في عقد استثمارات جديدة في مجالات الاعمار، والبنى التحتية، والاتصالات الالكترونية، واكدوا ان السوق المصري هو أحد أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط، وفي يوم الخامس من شهر حزيران عام ٢٠١٤، هنأت الحكومة الصينية الحكومة المصرية الجديدة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمناسبة ترؤسه جمهورية مصر العربية ، مؤكدةً تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات كافة، كما التقى السيسي في شهر حزيران عام ٢٠١٤، بالمبعوث الخاص للرئيس الصيني، و وزير الصناعة و تكنولوجيا المعلومات الصيني مياو وي، الذي حضر مراسم تنصيب الرئيس لاحقًا، وتم عقد أول مجلس للحوار

الاستراتيجي بين مصر والصين خلال زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي لمصر في آب عام ٢٠١٤[١٤].

في يوم ١٧/ ايلول/ عام ٢٠١٤، أصدر مجلس الوزراء المصري بقيادة إبراهيم محلب، قراراً بتشكيل لجنة وزارية تسمى وحدة الصين، الهدف منها هو تعزيز العلاقات ما بين البلدين، كما تم الاتفاق في شهر تشرين الثاني من العام ذاته على رفع مستوى العلاقات بين مصر والصين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، بما يتناسب مع تاريخ العلاقات الممتدة على مدار ستة عقود[١٥].

المحور الثالث

ابعاد العلاقات الصينية – المصرية بعد العام ٢٠١١:

اولا: البعد الاقتصادي

شهدت العلاقة بين مصر والصين بعد العام ٢٠١١ تحولاً ملحوظاً، إذ كان للبعد الاقتصادي دوراً بارزاً في ترسيخ هذه العلاقة، و أدرك الجانب الصيني أهمية مصر ودورها كمحور استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، لا سيّما موقعها الجغرافي الذي يعد حلقة وصل ما بين القارات الثلاث عبر قناة السويس التي تُعد شريانًا حيويًا للتجارة الدولية[١٦].

وفي نطاق مبادرة الحزام والطريق، توجهت الصين إلى تقوية نفوذها الإقتصادي من خلال انشاء المشاريع التنموية والاستثمارية الضخمة في مجالات عدة كالبنى التحتية، والطاقة، والصناعة في مصر، وكذلك تعزيز التعاون التجاري بين الجانبين، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل اكبر، مما جعل الصين هي أحد الشركاء

التجاريين الرئيسيين لمصر، وبالرغم من هذا التعاون الإقتصادي، لم يكن خالياً من المعوقات والتحديات، إذ واجهت العلاقات الإقتصادية ما بين البلدين تحديات عدة منها التوازن التجاري غير المتكافئ، والبيروقراطية الإدارية، فضلاً عن الانتقادات المتعلقة بتأثير الاستثمارات الصينية على الإقتصاد المحلي(١٧).

ان من أبرز معالم البعد الإقتصادي لسياسه الصين تجاه مصر، هو دور مصر في مبادرة الحزام والطريق، وتطور التعاون التجاري الاستثماري الصيني.

أ- دور مصر في مبادرة الحزام والطريق:

تعد مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣، من أكبر المشاريع التنموية والاقتصادية العالمية، وتهدف إلى إعادة إحياء طرق التجارة القديمة بين آسيا، وإفريقيا، وأوربا في هذا السياق، تحتل مصر موقعاً استراتيجياً مهماً في المبادرة(١٨)، نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي الذي يربط بين القارات الثلاث من خلال قناة السويس، أحدى أهم الممرات المائية في العالم، كما أثرت هذه المبادرة بشكل إيجابي على العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ أن تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري ضمن إطار الحزام والطريق ساهم في توطيد الروابط السياسية والدبلوماسية بين مصر والصين، مما جعل العلاقات بينهما أكثر تنوعاً واستراتيجية(١٩) .

تتبوأ مصر مكانة استراتيجية كمحور لوجستي وتجاري في مبادرة الحزام والطريق كونها تُعد واحدة من أهم الممرات المائية العالمية، إذ تمر عبرها نحو ١٢% من التجارة العالمية، إذ أدركت الصين أهمية هذا الموقع، واستثمرت بشكل كبير في تطوير البنى التحتية المصرية لتعزيز قدرات النقل والتجارة، إذ تشمل هذه الاستثمارات إنشاء وتحديث

الموانئ، وتطوير المناطق الإقتصادية الخاصة، مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تهدف إلى تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وتعزيز التبادل التجاري [٢٠].

يسعى التعاون الصيني المصري إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي للتجارةوالشحن، مما يسهم في زيادة تدفق البضائع بين الصين والدول الإفريقية والأوروبية، تعكس هذه الشراكة الابعاد الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع آفاق التجارة، ما يجعل مصر نقطة جذب رئيسة للاستثمارات العالمية في إطار رؤية الصين لإعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية، هذه الديناميكية تُعزز من مكانة مصر كحلقة وصل حيوية في مبادرة الحزام والطريق، وتفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي، والتجاري[٢١].

ب- التعاون التجاري والاستثماري:

شهد التعاون التجاري والاستثماري بين الصين ومصر تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠١١، إذ أصبحت ركيزة أساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ تؤكد الشراكة الإقتصادية القوية والتبادل التجاري الفعّال بين مصر والصين، و متانة العلاقات الثنائية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون وزيادة الاستثمارات، وفي ضوء ذلك ألتقى الرئيسان عبد الفتاح السيسي، و شي جين بينج في بكين لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية، تزامنًا مع الذكرى العاشرة لتقوية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين [٢٢]، يتمتع البلدان بتاريخ طويل من العلاقات، إذ تسهم مبادرة الحزام والطريق في زيادة التعاون الإقتصادي، مع خطط لمشاريع في مجالات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات [٢٣].

لعبت الصين دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد المصري من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة في العديد من القطاعات الحيوية، وشهد التعاون التجاري

والاستثماري بين الصين ومصر تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠١١، إذ أصبح ركيزة أساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، على صعيد التجارة الثنائية ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين من حوالي ٨,٦ مليار دولار [٢٤]، أكثر من ١٤ مليار دولار، في العام ٢٠٢٠ تصدر مصر للصين مواد خام مثل الألمنيوم، والقطن، فضلاً عن المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات، بينما تستورد مصر من الصين الآلات والمعدات الإلكترونية، بما في ذلك الأجهزة الكهربائية وأجهزة الاتصالات [٢٥].

وفيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في مصر، استثمرت الصين مشروعات ضخمة مثل مشروع بنجر السكر لتوليد الطاقة الشمسية في منطقة أسوان بتكلفة تبلغ حوالي ٣,٥ مليار دولار، كما شملت الاستثمارات إنشاء مناطق صناعية حرة مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إذ استثمرت شركات صينية عدة في مجالات التصنيع والتكنولوجيا، فضلاً عن ذلك، تساهم الشركات الصينية في مشاريع تطوير البنى التحتية[٢٦].

تعد قناة السويس مركزاً محورياً في التعاون الإقتصادي بين الصين ومصر، إذ بلغت الاستثمارات الصينية داخل مصر ٨ مليارات دولار عبر ٢٦٠٠ شركة، عام ٢٠٢٣، وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين ١٣,٩ مليار دولار، مع صادرات مصرية إلى الصين بقيمة ٩٠٩ مليون دولار، تشمل أبرز الاستثمارات الصينية في منطقة التعاون الإقتصادي تيدا التي تتواجد في قناة السويس، إذ تستهدف جذب (١٠٠٠) شركة بحلول عام ٢٠٣٠، كما تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مبادلة الديون من أجل التنمية، مما يعكس التزام البلدين بمشروعات تنموية مشتركة، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن معدل النمو الإقتصادي المصري ليصل إلى ٤,٤% في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، في حين ينمو الإقتصاد الصيني ٥% خلال عام ٢٠٢٥[٢٧].

ج- الشراكات الاستراتيجية في قطاع البنية التحتية:

شهدت الشراكات الاستراتيجية بين الصين ومصر في قطاع البنية التحتية نمواً كبيراً بعد عام ٢٠١١، إذ أصبحت الصين شريكاً رئيساً في تنفيذ مشروعات كبرى تهدف إلى تطوير البنية التحتية المصرية، وتعزيز الاقتصاد الوطني[٢٨]. إذ تساهم الشركات الصينية في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، الذي يعد من أكبر المشروعات العمرانية في تاريخ مصر، إذ تم تصميم المدينة لتكون مركزاً إدارياً واقتصادياً حديثاً، وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع السكنية والخدمية بالتعاون مع شركات صينية[٢٩].

كما أسهمت الشركات الصينية في إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية، اهمها محطة بني سويف لتوليد الطاقة الشمسية، التي تعد من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، والتي تمثل خطوة هامة نحو تحقيق أهداف مصر في مجال الطاقة المتجددة، وفي مجال النقل، شاركت الشركات الصينية في تطوير شبكة السكك الحديد في مصر، إذ تم تنفيذ مشروع تحديث السكك الحديد المصرية بتكلفة تصل إلى (١,٢) مليار دولار، والذي يهدف إلى تحسين كفاءة النقل، وتقليل الوقت المستغرق في السفر[٣٠].

أما في قطاع الموانئ، فقد كانت هناك شراكات استراتيجية مع الصين لتطوير موانئ المنطقة الإقتصادية لقناة السويس، التي تشمل إنشاء أرصفة جديدة وتطوير البنية التحتية لتسهيل حركة التجارة، تمثل هذه المشاريع جزءاً من مبادرة الحزام والطريق، إذ تسعى الصين من خلالها إلى ربط آسيا بإفريقيا وأوربا عبر مصر كمحور لوجستي وتجاري استراتيجي، تعكس هذه الشراكات البعد الاقتصادي والاستثماري الصيني من خلال المساهمة في تطوير بنية تحتية قوية تعزز من القدرة التنافسية لمصر على المستوى الإقليمي والدولي[٣١].

ثانياً: الابعاد الثقافية والدبلوماسية :

شهد التبادل الثقافي والدبلوماسي بين الصين ومصر تطوراً ملحوظاً في السنوات التي تلت عام ٢٠١١، مما أسهم في تعزيز الروابط بين الشعبين وزيادة فهم كل طرف للآخر.

على الصعيد الثقافي، تم توسيع برامج التبادل الأكاديمي والتعليمي بشكل كبير، وإرسال العديد من الطلاب المصريين للدراسة في الجامعات الصينية، مما أتاح لهم الفرصة لاكتساب معارف جديدة، وتجارب متنوعة، في المقابل تم تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية المصرية لاستقبال الطلاب الصينيين، وزيادة التفاعل بين الثقافتين، و أُفتتحت معاهد عدة "كونفوشيوس" في مصر، والتي تهدف إلى نشر اللغة، والثقافة الصينية، وتوفير دورات تعليمية في اللغة والثقافة، لتعزيز الفهم المتبادل والتقارب الثقافي بين الجانبين[٣٢]، من خلال التبادل الاكاديمي بأرسال العديد من الطلاب المصريين إلى الصين للدراسة في مختلف التخصصات الطب، والهندسة، واللغات، و دراسة اللغة الصينية في الجامعات الصينية، مثل جامعة بكين، وبالعكس، فضلاً عن الفعاليات الثقافية المشتركة، اهمها مهرجان الثقافة الصينية الذي يُقام في مصر، إذ يُعرض فيه الفنون الصينية التقليدية، مثل التراث الغنائي مما يعزز من التعارف بين الثقافتين [٣٣].

فضلاً عن الابعاد في العلاقات بين الصين – مصر الدبلوماسية، فقد حافظ البلدان على علاقات وثيقة مستمرة من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين كبار المسؤولين، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الحكومتين، فأن مصر شريكاً استراتيجياً للصين في منطقة الشرق الأوسط، وتجلت هذه الشراكة في دعم متبادل في المحافل الدولية، والسعي المشترك لتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي[٣٤] .

بعد عام ٢٠١١، ولا سيّما تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ أظهرت الصين استراتيجية دبلوماسية أكثر نشاطاً، مع التركيز على مبادرات ضخمة مثل مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز التعاون في البنية التحتية والتجارة عبر قارات آسيا، وأوربا، وأفريقيا، في هذا السياق، شكل التبادل الدبلوماسي أداة حيوية لتحقيق أهداف الصين الإقتصادية والسياسية، إذ سارعت إلى تطوير علاقات وثيقة مع دول كثيرة، لا سيّما في المناطق الاستراتيجية مثل الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، تركز السياسة الخارجية الصينية بعد العام ٢٠١١ على تعزيز دور الصين كقوة عالمية من خلال التبادل الدبلوماسي المتنوع مع البلدان ذات التأثير السياسي والإقتصادي، مما أضاف بعداً جديداً لدور الصين في الساحة الدولية، أن الابعاد الثقافية والدبلوماسية لكلا البلدين ظهرت بشكل واضح من خلال الآتي[٣٥]:

١. زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للصين في عام ٢٠١٤، إذ حضر قمة مجموعة العشرين، وناقش تعزيز التعاون الثنائي، مما ساعد على تعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين.

٢. التنسيق في القضايا الدولية، ودعم كلاهما مواقف الآخر في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الإرهاب، وتغير المناخ.

٣. توقيع اتفاقية تعاون بين الصين ومصر في مجال الدفاع في عام ٢٠١٨، مما يعكس التزام الطرفين بالتعاون في مجالات الأمن والدفاع.

٤. المشاركة في المناورات العسكرية، إذ شاركت القوات المسلحة المصرية في مناورات عسكرية مع الصين، منها المناورات البحرية ممر عام ٢٠١٩، والتي تهدف إلى التنسيق بين القوات المسلحة للبلدين.

فضلاً عن توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك الثقافة، والتعليم، والإقتصاد، والدفاع. أسهمت هذه الروابط الثقافية والدبلوماسية في توطيد الشراكة الشاملة بين البلدين، وفتحت آفاقاً جديدة للتعاون في مجالات عدة، مما جعل العلاقات الثنائية أكثر قوة وتنوعاً على جميع المستويات[٣٦] .

الخاتمة

يمكن القول إن السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١ اتسمت بالمرونة والتكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عقب ثورةيناير، إذ ركزت الصين على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع مصر من خلال دعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، لا سيّما في إطار مبادرة الحزام والطريق، التي تمثل جسراً للتعاون بين البلدين، كما أولت الصين اهتماماً خاصاً لدور مصر كمحور إقليمي واستراتيجي في الشرق الأوسط وأفريقيا، مما ساهم في توطيد العلاقات الثنائية على المستويين السياسي والإقتصادي، وعكس هذا التوجه رغبة الصين في تعزيز نفوذها في المنطقة وتحقيق مصالحها الوطنية، مع احترام السيادة المصرية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورغم التحديات فإن العلاقات الصينية – المصرية تبقى أنموذجاً للتعاون المتبادل الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة وتقديم حلول مبتكرة للتحديات العالمية والإقليمية.

الهوامش:

(١) علي مزاحم الغريري، السياسة الخارجية الصينية ومسارات أداءها للفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٦، جامعة النهرين ٢٠٢٢، ص١٦٥.

(٢)Sun, D., & Xu, R. China and Egypt's comprehensive strategic partnership in the Xi-sisi era: A 'role theory'prism. Mediterranean Politics , 28(5),2023,pp 764-784.

(٣) محمود زكريا، تطور العلاقات المصرية - الصينية ، نموذج لتعاون الجنوب – الجنوب ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام المصرية، المجلد ١١، العدد ٢١٥، ٢٠١٩ ، ، ص٧٠

(٤) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر ، ٢٠٢٠، ص ١٠.

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، العلاقات المصرية –الصينية ،١٩ مارس_٢٠٢٢، ص ٢٠- ص-٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٧) عبد السلام عباس, العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية، مجلة السياسة والاقتصاد, جامعة بني سويف ،مصر ، العددان (١٦-١٥)، ٢٠٢٢، ص ١٦٥-١٩٧.

(٨) محمد سيد السيد, الحراك الدستوري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, العدد الاول، الجزء الثانى, ٢٠٢٠، ص٩٧.

(٩) محمد أحمد طه السيد طاوع ، مراحل تاريخية كبرى وعلاقات تشعبة، مجلة افاق اسيويه، العدد الأول، الهئية العامه للاستعلامات المصرية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٧، ص٤٦-٤٧.

(١٠) محمود مجدي بربري محمد, العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد, المجلد ١٦، العدد١٥، جامعة بني سيوف ، مصر ، سنة ٢٠٢٢ ، ص٦.

(١١) شريفة فاضل محمد، العلاقات المصرية - الصينية بين الإستمرارية والتغيير (٢٠٠٣-٢٠١٣). مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٦، العدد ٤٢٠، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت – لبنان ، ٢٠١٤، ص٤٣.

(١٢) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٣) محمد أحمد طه السيد مطاوع، المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٤-٤٨.

(١٥) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المصدر السابق، ص ٢٨.

(١٦) طارق محمد هلال حسن ، مستقبل العلاقات المصرية الصينية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، السنة الخمسون ، العدد(١٠٦) ، مركز البحوث الشرق الاوسط، ٢٠٢٤جامعة عين شمس – القاهرة – مصر ، ص ٨٣-٨٤.

(١٧) ناهد عبدالله ابراهيم ، العلاقات المصرية الصينية على طريق الحرير في الماضي والحاضر، مجلة افاق اسيوية ، العدد الاول، ٢٠١٧، الهئية العامه للاستعلامات المصرية ، جمهورية مصر العربية، ص ٥٤.

(١٨) هاشم عبد الحميد حنفي , مبادرة الحزام والطريق وأثرها على التدفقات التجارية بين الصين والدول العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثالث، الجزء الثانى, جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر، ٢٠٢٠، ص ١١٩٧- ١٢٢٦.

(١٩) محمد خليفه المليجي المرسي، مبادرة الحزام والطريق الصينية والانفتاح الاقتصادى العالمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية– جامعة المنوفية– مصر، ٢٠٢٤، ص ٣٠٠.

(٢٠) Langer, C. (2023). Chinese Archaeology in Egypt: Between Eurocentrism, De –Westernisation and Decolonisation. In Heritage Conservation and China's Belt and Road Initiative (pp. 121-142). Routledge .

(٢١) محمد خليفه المليجي المرسي، المصدر السابق ، ص ٣٠٩.

[٢٢] عبد السلام عباس, العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية. مجلة السياسة والاقتصاد، العددان (١٦_١٥)، كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس – مصر ، ٢٠٢٢، ص ١٦٥.

[٢٣] محمود مجدي بربري، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد, ٢٠٢٢، العددان (١٦–١٥), كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس٢٠٢٢، ص ٦–٢٧.

[٢٤] حكمات العبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٧.

[٢٥] سيد عبدالله سيد شعبان, السندات الخضراء ودورها فى دعم الاقتصاد المصرى–بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, العددان (١٢–١٤), جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر، ٢٠٢١، ص١٠١–١٣٥.

[٢٦] Sun, D (2021). China's partnership diplomacy in the Middle East. In Routledge Handbook on China–Middle East Relations (pp. 299–311). Routledge.

[٢٧] هبة جمال، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا، مجلة السياسة والاقتصاد, العددان١٤–١٣, كلية السياسة والاقتصاد – جامعة قناة السويس ، ٢٠٢٢، ص ١–٣٣ .

[٢٨] خلود بنت إسحاق بخاري , خولة بنت عبدالله المفيز، الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية، مجلة العلوم الطبية ، المجلد١١، العدد ٢ ، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٣، ص٩-٢٩ .

(٢٩) Joudeh, S. (2023). Assembling the Suez economic and trade cooperation zone: The networks, spatial strategies and development impact of China's relocating manufacturing industries in Egypt (Doctoral dissertation, SOAS University of London.

(٣٠) كمال أمين الوصّال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠١٨، ص ٢٢.

(٣١) سيد عبدالله سيد شعبان، المصدر السابق، ١١٥،

(٣٢) Keltoum, L., & Wang, Y. (2024). Translation: a Fundamental Diplomatic Bridge between China and the Arab World in Light of the GCI—Translating 'Ibn Battuta's Journey'A Case Study. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 18 ,78-88.

(٣٣) فاطمة سونج وينان و خالد تشانغ جونبو ، التكيف عبر الثقافات: الطلاب الصينيون الدارسون بجامعة الإسكندرية نموذجاً، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية, المجلد ٧٣، العدد١١٢, ص٢١- ٢٢.

(٣٤) كمال أمين الوصّال، المصدر السابق.

(٣٥) صلاح رياض السيد و محمد أحمد إسماعيل واخرون، جهود الإدارة المحلية لتحقيق التنمية السياسية في مصر والصين دراسة تطبيقية على مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية، المجلة العلمية للدراسات

التجارية والبيئية, مجلد ١٤، العدد٣، جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية – مصر, ٢٠٢٣، ص ١٢٨-١٥٢.

(٣٦)Wahed Gerges Saleh, A. (2024). A future vision to meet the social demand for university education in Egypt in the light of some Global models. Journal of Faculty of Education-Assiut University, 40(6.2), 1-110.

المصادر:

١. خولة بنت إسحاق بخاري , خولة بنت عبدالله المفيز ، الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية، مجلة العلوم الطبية ، المجلد١١، العدد ٢ ، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٣.

٢. حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر ، ٢٠٢٠.

٣. حمد أحمد طه السيد طاوع ، راحل تاريخية كبرى وعلاقاتتشعبة،جلة افاق اسيويه، العدد الأول، الهئية العامه للاستعلامات المصرية ، جمهورية مصر العربية ،٢٠١٧.

٤. سيد عبدالله سيد شعبان, السندات الخضراء ودورها فى دعم الاقتصاد المصرى-بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, العددان ١٢-١٤, جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر،٢٠٢١.

٥. شريفة فاضل محمد، العلاقات المصرية – الصينية بين الإستمرارية والتغيير (٢٠٠٣-٢٠١٣). مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٦، العدد ٤٢٠، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان، ٢٠١٤.

٦. صلاح رياض السيد و محمد أحمد إسماعيل واخرون، جهود الإدارة المحلية لتحقيق التنمية السياسية في مصر والصين دراسة تطبيقية على مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, مجلد ١٤، العدد ٣, جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية – مصر، ٢٠٢٣.

٧. طارق محمد هلال حسن، مستقبل العلاقات المصرية الصينية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، السنة الخمسون ، العدد١٠٦، جامعة عين شمس – القاهرة – مصر، ٢٠٢٤.

٨. عبد السلام عباس, العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية. مجلة السياسة والاقتصاد, الاعداد ١٦-١٥، كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس – مصر ٢٠٢٢.

٩. فاطمة سونج وينان و خالد تشانغ جونبو ، التكيف عبر الثقافات: الطلاب الصينيون الدارسون بجامعة الإسكندرية إنموذجاً، مجلة كلية الآداب, المجلد ٧٣، العدد١١٢، جامعة الإسكندرية – مصر، ٢٠٢٢.

١٠. كمال أمين الوصّال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر ٢٠١٨.

١١. محمود مجدي بربري، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد, العددان ١٦– ١٥، كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس، ٢٠٢٢.

١٢. محمد خليفه المليجي المرسي، مبادرة الحزام والطريق الصينية والانفتاح الاقتصادى العالمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية– مصر، ٢٠٢٤.

١٣. محمد سيد السيد, الحراك الدستوري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية,العدد الاول، الجزء الثانى, جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر ٢٠٢٠.

١٤. محمود زكريا، تطور العلاقات المصرية – الصينية، نموذج لتعاون الجنوب – الجنوب ، مجلة السياسة الدولية، المجلد ١١، العدد ٢١٥، مؤسسة الاهرام المصرية، مصر، ٢٠١٩.

١٥. ناهده عبدالله ابراهيم ، العلاقات المصرية الصينية على طريق الحرير في الماضي والحاضر، مجلة افاق اسيوية ، العدد الاول، الهئية العامه للاستعلامات المصرية ، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.

١٦. هاشم عبد الحميد حنفي , مبادرة الحزام والطريق وأثرها على التدفقات التجارية بين الصين والدول العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثالث، الجزء الثانى, جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر، ٢٠٢٠.

١٧. هبة جمال، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا. مجلة السياسة والاقتصاد, العددان١٤-١٣, ٢٠٢٢.

١٨. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العلاقات المصرية – الصينية،١٩ مارس-٢٠٢٠.

١٩. cooperation zone: The networks, spatial strategies and development impact of China's relocating manufacturing industries in Egypt (Doctoral dissertation, SOAS University of London).

٢٠. Langer, C. (2023). Chinese Archaeology in Egypt: Between Eurocentrism, Dr-Westernisation and Decolonisation. In Heritage Conservation and China's Belt and Road Initiative Routledge.

٢١. Sun, D (2021). China's partnership diplomacy in the Middle East. In Routledga Handbook on China–Middle East Relations (pp. 299-311). Routledge

٢٢. Sun, D., & Xu, R. China and Egypt's comprehensive strategic partnership in the Xi-sisi era: A 'rol theory'prism. Mediterranean Politics , 28(5),2023,pp 764-784.

٢٣. Wahed Gerges Saleh, A. (2024). A future vision to meet the social demand for university education in Egypt in the light of some Global models. Journal of Faculty of Education-Assiut University, 40(6.2), 1-110